

عزضه اعترض على المتن وقد تكون المعدل الحد وفالي وليس  
كذلك لان الحد لا يفي فعل الخ متعلق بحروف الهمزة ولا  
مستندة الي فعل الخ ولو ادعى منا الخه من افراد قوله المتز فان  
كان نفيها مطلقا فلو ذكره بجنبه كان اولي ولو قال جن عبدك  
الذي عنده به التميم في قوله ومن خلف علي فعل نفسه الخاوي سواء كان  
فعله حقيقة او حكما كقول الله وعنده الدعوي عليه اي  
السيدان عندك وفعل كلا لم يدع اسم اليقين الفاجرة الخاوي  
شروطا ربعة ان يكون ذلك عند العاصي او محكم فان كان اليقين  
عند المرعي نفعت التورية الثاني ان يطلب القاصي منه الخلف  
فان خلف قبل ذلك وروي بفعته التورية الثالث ان لا يكون  
المتعلق بالطلاق او العتق فان كان وروي بفعته التورية الرابع  
ان لا يكون الدعوي عليه مطلقا فان كان مطلقا ما كان معسدا  
وادعى عليه وايد الخدمه حاله فانك وحلف وقاله لا يبرئني  
شيء ولا يستحق علي شيئا واداد لان يكون معسدا بفعته التورية  
او ناوله عطف على وصدي والفرق بينه وبين ما قبله  
انه فيما قبله يستعمل اللفظ في معنى اخر غير طاهره واما  
فيبقى اللفظ على معناه المباديه وليس يخالف القاصي  
في النية بان حلفه القاصي بان ما عليه عشرة فضة وقصد عشر  
مبيع وحلفان ما عليه عشرة فضة وقصد فيمة متلف  
يسر التعليل اي غير مريض وزمن وكا يرض ومن حلف بالطلاق  
انه لا يخلف مينا مغلظة ومن التعليل ان يصح المصحف في حقه  
ويطلع له سورة بله ويقول له وضع يدك على ذلك ويتر اقول لقا  
ان الذي يشترط به عهد الله واما بهم من قبله الاية وفي  
مال قيد وقوله زكاة فقدا وما قيمته الخ قيد خرج التصاب الذي  
لم يبلغ نصاب النقد والبقية خمسة من الابل لانشاوي ما ين

ورهم

ورهم ولا عشرين دينارا عشرين دينارا الحد من نصاب  
عزله اي وجوبا ان كان شافعيه والابان كان حنيفيا فلا بد له  
لان مذهبه يري ذلك في الشهادان الحد كرها  
بفعل الدعوي لانها تكون بعدتها ومن قدم الشهادة نظر للمحل لانه  
كقول الله وتبيل الدعوي لفظ خاص الحد هو من دعوي وشتر على  
خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعي لخص وقيل انه معنى شرعي  
واما الدعوي فهو الحضور والروية عن سبي او قيس قوله  
تخون لان ذلك لا يشمل الشهادة بهلال رمضان كمثل ذلك  
اي ليس لك في اثبات الخ على خصمك الا شاهدك وليس لك على  
خصمك عند عدم البيعة الا من خصمك فالحد يبيح اليمين  
التاويل والاقاليمين في جانب الخصم ليست للحد في اتمامه عليه  
من حيث انها تسقط الخصومة لذي الشمس الا على بقدر  
هجرة الاستنهام اي التري على مثلها فاشهد او في اي اشهد  
ان تحققت الامور الشمس والاقالترك اي ان لم تحقق فانك وبجمل  
ان يكون محض عند التمتع بين الشهادتين وعدها ويجعل على ما اذا الخ  
يتعين للشهادة وانها خمسة وكلها تؤخذ من كلامه في هذا  
تؤخذ الشاهد من قوله فيما ياتي والحقوق عشر بان المشهود به ومن  
قوله حق الله وحق الاولي المشهود له ويتضمن ذلك المشهود عليه  
والصيقة عند الاله هو مقدم من اواخر وجما ان يذكر عطف  
قوله الايمان اجتمعت فيه في الوصية اي في الشعر لا في غيره اي  
انه اذا اراد السفر واوصى بعينه وعده وديعة اي اوصى بمرورها  
لصاحبها واشهد بذلك كافر من سواء كان المشهود عليه مسلما  
كافرا والسادس المروءة الخ زيادة ذلك صبح على ان الشراذ  
بالعقد عدم النسيق فاذا ارادها فتقول الشهادة تشمل المروءة  
بل وعنها فلا حاجة للزيادة وادى ان لا تباثوا اي اقرب

٢٤١  
فصل